تحرك عاجل

تأجيل محاكمة شوكان إلى 17 مايو/أيار

أجلت السلطات المصرية محاكمة المصور الصحفي محمود أبو زيد المعروف باسم شوكان إلى 17 مايو/أيار. وهو يُحَاكَمُ بتهم ملفقة بسبب عمله الصحفي. وهو من سجناء الرأي، وإذا أُدين فقد يُحكَم عليه بالإعدام.

فقد أجلت محكمة جنايات القاهرة يوم 10 مايو/أيار محاكمة محمود أبو زيد إلى جلسة 17 مايو/أيار. وأفاد محاميه بأن المحاكمة أُجِّلَت لإتاحة الوقت للنيابة لتقديم بقية الأدلة المادية إلى المحكمة.

وعندما عُقِدَت جلسة المحكمة كان شوكان قد أمضى ما يزيد على 1000 يوم في السجن. وهو الصحفي المصري الوحيد الذي احتُجِزَ هذه المدة الطويلة التي تتجاوز كثيراً الحد الأقصى المسموح به للحبس الاحتياطي بموجب المادة 143 من "قانون الإجراءات الجنائية" المصري، وهو سنتان. ومحمود أبو زيد محتجز منذ القبض عليه في 14 أغسطس/آب 2013 وهو يصور فض اعتصام رابعة العدوية في القاهرة باستخدام العنف.

ويُنحاكَمُ محمود أبو زيد في محاكمة جماعية مع 738 متهماً آخر، من بينهم زعماء لجماعة "الإخوان المسلمين". ووُجِّهَت إلى المصور الصحفي تسع تهم ملفقة، من بينها "الانضمام إلى عصابة إجرامية" و"القتل". وقد نفى جميع التهم المنسوبة إليه. وفي 26 مارس/آذار 2016 قدمت النيابة تهماً منسوبة إلى محمود أبو زيد على وجه التحديد.

وقدم محام "لنقابة الصحفيين" إلى المحكمة مذكرة تؤكد أن محمود أبو زيد كان يقوم بعمله الصحفي وقت القبض عليه وتطلب الإفراج عنه. وأُجِّلَت جلسة المحكمة بعد ذلك إلى إبريل/نيسان لإتاحة الوقت للنيابة لتقديم الأدلة المادية في القضية. وفي 23 إبريل/نيسان أُجِّلَت جلسة المحكمة ثانية بسبب عدم إحضار أحد المتهمين في القضية إلى المحكمة.

وطلب فريق الدفاع عن محمود أبو زيد كذلك إجراء فحص طبي له لتأكيد إصابته بفيروس التهاب الكبد الوبائي سي. وقال أحد محاميه إن هذا الفحص لم يُجرَ حتى الآن وما زال محمود أبو زيد محروماً من الحصول على الدواء.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

لحث السلطات المصرية على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى محمود أبو زيد والإفراج عنه على الفور دون شروط حيث أنه من سجناء الرأي ولم يُحتَجَز إلا لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛

ودعوتها إلى أن توفر لمحمود أبو زيد أي علاج طبي قد يحتاج إليه.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 24 يونيو/حزيران 2016 إلى:

النائب العام

AMNESTY INTERNATIONAL

نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

طريقة المخاطبة: سيادة المستشار

الرئيس

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس

وإرسال نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgy

وابعثوا كذلك بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدراج العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد الموعد المذكور أعلاه.

هذا سادس تحديث للتحرك العاجل 243/14. للاستزادة من المعلومات يُرجَى الرجوع إلى:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3786/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة شوكان إلى 17 مايو/أيار

معلومات إضافية

محمود أبو زيد مصور صحفي حر أُلقِيَ القبض عليه وهو يقوم بمهمة عمل لحساب وكالة الصور الصحفية "دِموتِكس" ومقرها لندن. وكان يعمل من قبل لحساب عدة مطبوعات، من بينها "تايم مغازين"، و"داي زيت"، و"بيلد"، و"ميديا غروب". وكان وقت القبض عليه يقوم بتصوير عملية فض اعتصام رابعة العدوية التي قامت بها قوات الأمن المصرية باستخدام العنف في 14 أغسطس/آب 2013. وأبلغت الوكالة النيابة بأنه كان يعمل معها في ذلك الوقت، لكنه ما زال محتجزاً.

وجُدِّدَ أمر حبسه احتياطياً على ذمة تحقيقات النيابة بشكل متكرر. ويسمح "قانون الإجراءات الجنائية" بالحبس الاحتياطي لمثل هذه الأغراض لمدة أقصاها ستة أشهر للمتهم بجنحة، و18 شهراً للمتهم بجناية، وسنتان إذا كان عقاب الجريمة التي اتُّهِمَ بها السجن المؤبد أو الإعدام (المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية). وقد تجاوزت مدة احتجاز محمود أبو زيد هذا الحد في أغسطس/آب 2015. وقدم محاموه طلباً إلى محكمة الاستئناف يلتمس الإفراج عنه على الفور، لكن مسعاهم لم يُكَلَل بالنجاح.

وقال محمود أبو زيد إنه تعرض للضرب على أيدي الشرطة والجنود خلال اليوم الأول لاحتجازه في 17 أغسطس/آب 2013، عندما نُقِلَ من زنزانة مكتظة في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة إلى سجن أبو زعبل قرب العاصمة. وحسب معلومات منظمة العفو الدولية، قام أفراد الشرطة بلكمه، وركله، وضربه بالهراوات. واحتُجِزَ كذلك في شاحنة توقفت به ثماني ساعات في ذلك اليوم الذي تجاوزت فيه درجة الحرارة 30 مئوية، دون طعام، أو ماء، أو هواء نقي، عندما وصل إلى سجن أبو زعبل. وكتب في إبريل/نيسان 2015 خطاباً، نشرته منظمة العفو الدولية، يعرض فيه بالتفصيل ظروف احتجازه المروعة ويصف احتجازه لأجل غير محدد بأنه "لا يطاق نفسياً".

وكانت الإجراءات المتخذة ضد شوكان جائرة. فقد مُنِعَ محاموه بشكل متكرر من الاطلاع على وثائق أساسية تتعلق بالقضية، من بينها قائمة التهم. ونتيجة لذلك كان من الصعب عليهم إعداد الدفاع عنه. ويصعب كذلك في ظل المحاكمات الجماعية ضمان الحق في محاكمة عادلة لكلٍ من المتهمين. وتستخدم السلطات المصرية المحاكمات الجماعية لاستهداف جماعات المعارضة، حيث تُوَجَّه إلى كثير ممن يُقَدَّمُون إلى المحاكمة تهم ملفقة دون اعتبار لإثبات المسؤولية الجنائية الفردية لكل متهمٍ على حدة.

ومصر من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي تحظر مادته التاسعة الاحتجاز التعسفي. كما تكفل المادة 19 من العهد الحق في التماس المعلومات والأفكار، وتلقيها، ونقلها إلى آخرين. وتكفل

المادة 14 حق كل متهم بجريمة في أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة، وحيادية، ومنشأة بحكم القانون. وتكفل هذه المادة أيضاً حق كل فرد وُجِّهَت إليه تهم جنائية في إعلامه سريعاً بطبيعة التهم الموجهة إليه وأسبابها؛ وحقه في أن يُتاحَ له من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه؛ وحقه في أن يُحَاكَم حضورياً؛ وحقه في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو من قبل غيره.

الاسم: محمود عبد الشكور أبوزيد ("شوكان")
الجنس: ذكر
معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA: 243/14 رقم الوثيقة: MDE 12/4026/2016 بتاريخ: 13 مايو/أيار 2016